

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

الجلسة العامة ٦٩

الاثنين، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ديسكوتو بروكمان (نيكاراغوا)

اجتماع الجمعية العامة هذه السنة بشأن التنمية يتسم بأهمية خاصة.

ومن المحتمل أن تؤدي حالات الركود الاقتصادي المتوقعة في الاقتصادات المتقدمة إلى إبطاء النمو القوي الذي شهدته البلدان النامية خلال السنوات الخمس الماضية. وهناك بالفعل دليل على انتقال عدوى الأزمة المالية، حيث أن تدفق التحويلات الخارجية إلى العديد من البلدان النامية وتدفق الصادرات منها آخذان في التضاؤل.

وفضلا عن ذلك، يأتي التباطؤ في البلدان النامية قبل أن تتاح للكثير منها فرصة الانتعاش من صدمات ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨. والآفاق بالنسبة لأقل البلدان نموا هي في تدهور سريع.

حتى ونحن نناضل مع أسباب هذه الأزمات ونتائجها، يخيم علينا أيضا خطر تغير المناخ. وينبغي ألا تحول الجهود الفورية التي نبذلها لإدارة آثار هذه الأزمات الأخيرة انتباهنا عن التصدي لهذه المشكلة المليئة بالتحديات. ويتعين على المجتمع الدولي أن يعمل معا وفي آن واحد على معالجة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

اجتماع محدود يركز على التنمية

البند ١٠٧ من جدول الأعمال (تابع)

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

الرئيس (تكلم بالإسبانية): تواصل الجمعية العامة نظرها في البند ١٠٧ من جدول الأعمال، المعنون "متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية"، وذلك لعقد اجتماع محدود يركز على التنمية، بموجب قرار الجمعية العامة ٢٦٥/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، بما في ذلك تقييم التقدم المحرز خلال السنة الماضية.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة أشا - روز ميغيرو، نائبة الأمين العام.

نائبة الأمين العام (تكلمت بالإنكليزية): إننا نجتمع

في وقت تواجه فيه شعوب العالم أزمات متعددة تشمل الغذاء والوقود والتمويل. وتهدد هذه الأزمات بعرقلة الجهود المبذولة للحد من الفقر وتحقيق أهدافنا الإنمائية. ولذلك، فإن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



مخاوف متزايدة من الانتكاسات إذا ما تفاقمت حالات الركود في البلدان المتقدمة النمو.

لا بد من الوفاء بالالتزامات، التي أكد عليها مؤتمر الدوحة مجدداً قبل أسبوعين فقط، بزيادة حجم المساعدة الإنمائية الرسمية وتحسين نوعيتها وآثارها. لقد أسفر مؤتمر الدوحة الاستعراضي عن التزام قوي بالشراكة الدولية من أجل التنمية.

والاختتام الناجح لجولة الدوحة للمفاوضات التجارية هو أمر هام. ينبغي لجولة الدوحة أن تعطي زخماً جديداً للجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لكن يجب ألا تقلص الحيز السياسي المتاح للبلدان النامية. وينبغي لأي اتفاق تجاري أن يكفل للدول الفقيرة الوصول إلى الأدوية الرخيصة لمكافحة الأمراض الفتاكة مثل الإيدز. وينبغي أن تحصل أيضاً على تكنولوجيات أكثر نظافة تمكنها من التطور دون زيادة خطورة تغير المناخ.

إن التضامن العالمي في أوقات الأزمات أمر حيوي. لقد شعرت بالسرور لإظهار الإرادة السياسية والتعهدات بتقديم الدعم في الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في شهر أيلول/سبتمبر الماضي بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. ويتعين على الأمم المتحدة أن تواصل حشد جميع ألياتها للحفاظ على التقدم المحرز نحو التنمية وتعزيزه. وأود أن أشدد على أهمية الدور الذي يؤديه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الصدد.

إن منتدى الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي، الذي عقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي لأول مرة في شهر تموز/يوليه الماضي، برهن على أهمية الدور الذي يمكن أن يضطلع به في تعزيز المساءلة المتبادلة بشأن مسائل المعونات. وفي الأزمة الحالية، يمكن للمنتدى أن يعمل أيضاً على الأخذ بنهج أكثر فعالية للتعاون الإنمائي. وهو، علاوة على ذلك،

الفقر والجوع والأمراض وعلى إيجاد سبيل مقبول للتنمية المستدامة.

إن القضاء على الفقر من الأولويات القصوى. فعدم إحراز تقدم في تحقيق هذا الهدف يمكن أن يقوض الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية. ولقد أحرزنا بعض التقدم، لكن آخر البيانات تظهر أنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله.

إن توفير فرص العمالة وتحقيق هدف تأمين العمل اللائق للجميع هدفان بالغ الأهمية. ووفقاً لمنظمة العمل الدولية، من المتوقع أن يفقد أكثر من ٢٠ مليون نسمة أعمالهم بسبب الأزمة الحالية.

أما في مجال الصحة، فقد تم إحراز تقدم كبير في الحد من وفيات الأطفال لكنه تقدم بطيء. ومع ذلك، ما زالت هناك فوارق رئيسية بين المناطق. ولا بد من الحفاظ على الإنجازات التي تم تحقيقها في علاج أمراض الإيدز والسل والملاريا والوقاية منها. ولم يُحرز تقدم يذكر في مجال وفيات الأمهات والأطفال حديثي الولادة. وما فتئ تعزيز النظم الصحية يشكل تحدياً.

ولقد أحرزنا أيضاً بعض المكاسب في تثبيت التنمية المستدامة بصفتها هدفاً رئيسياً لاستراتيجيات التنمية. وتم التسليم على نطاق واسع بالتحديات التي يشكلها تغير المناخ. وهناك الآن اعتراف متزايد بأنه لا يمكن تحقيق التنمية ما لم تكن مستدامة. وهكذا فإننا نواجه تحديات متصاعدة بينما يتباطأ التقدم. وعلينا أن نتخذ إجراءات حاسمة لوقف حدوث المزيد من الانتكاسات.

ونحن ندرك أن الشعوب والبلدان التي تعاني من الفقر ستكون الأكثر تضرراً من هذه الأزمة. ولهذا لا بد من حماية تدفقات المعونة من آثار هذه الأزمة. لقد أتخذت بعض الخطوات الهامة لتعزيز التعاون الإنمائي الدولي، ولكن هناك

لقد استفاد عمل الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة، الذي تميز بخطورة الحالة، من النتائج الإيجابية للاجتماعات الدولية التي عقدت خلال السنة، بما في ذلك الاجتماع الأول لمنتدى التعاون الإنمائي، والدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الثاني عشر) المعقودة في أكرا، والمنتدى الثالث الرفيع المستوى المعني بفعالية التنمية، المعقود أيضا في أكرا، والاجتماع الرفيع المستوى بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية، والحدث الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية.

لقد أظهرت هذه الاجتماعات الرئيسية لنا حجم العمل الذي ما زال على المشاركين القيام به لتحقيق الأهداف التي وضعها المجتمع الدولي في مؤتمر قمة الألفية. وكانت الدينامية التي استفادت منها هذه الاجتماعات مفيدة لاجتماع الدوحة المعقود في أوائل هذا الشهر: مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية.

لقد شارك الاتحاد الأوروبي على نحو نشيط جدا في صياغة الوثيقة الختامية لمؤتمر الدوحة ويسرّه أن يرى نجاح ذلك المؤتمر. لقد كان المؤتمر فرصة للاتحاد الأوروبي، الذي يتصدر المساعدة الإنمائية الرسمية، للتأكيد مجددا وبشكل قوي على تضامنه مع شركائه بلدان الجنوب وعلى التزاماته في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية. وسيواصل الاتحاد الأوروبي بذل كل جهد لمساعدة المجتمع الدولي على الوفاء بالتزاماته، لا سيما لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث توجد حالات تأخير خطيرة.

إن تعزيز التعاون على جميع المستويات أمر لا مفر منه إذا أردنا جميع طاقاتنا لتحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة.

إنّ تغير المناخ حقيقة واقعة اليوم، والكل يشعر بأثاره. ويجب أن نكثف جهودنا لمكافحة هذه الظاهرة، التي

قادر على تحقيق قدر أكبر من الاتساق بين سياسات المعونة والسياسات الأخرى المتعلقة بالتنمية، مثل السياسات التجارية والسياسات التي تهدف إلى تعزيز الاستثمار وتدفق الموارد الأخرى.

إن الاستعراضات السنوية على مستوى الوزراء التي يجريها المجلس الاقتصادي والاجتماعي هامة أيضا لقدرتها على تيسير تبادل المعلومات والدروس المستخلصة. لقد مهدت الطريق نحو المساءلة المتبادلة في تنفيذ الالتزامات الدولية في مجال التعاون الإنمائي وتقديم المعونة. ويمكن أن تعزز هذه المهام الجديدة التآزر والتعاون والاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها في مجال التنمية.

لقد أظهرت الأزمة المالية بكل وضوح أن مصائرنا مرتبطة بشكل عميق. وعلينا أن نعمل معا لكفالة ألاّ تضيق انجازاتنا. وقد كان الحشد العالمي خلف الأهداف الإنمائية للألفية مصدرا للإلهام. دعونا لا نتراجع عن الوعود التي قطعناها. هذا هو وقت التضامن. وعلينا أن ننتهز كل فرصة في عام ٢٠٠٩ لضمان ألاّ تصرفنا هذه الأوقات العصبية عن أهدافنا المشتركة، وخاصة هدف السعي من أجل السلام والازدهار للجميع.

السيد دولاكروا (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لكفالة متابعة النصوص المنبثقة عن مؤتمر قمة الألفية، لا سيما في مجال التنمية المستدامة، جهود هامة في هذا الوقت بالتحديد. وكما أشارت السيدة ميغيرو، فإن الأزمة المالية وآثار تغير المناخ والهجمات على البيئة وارتفاع أسعار الغذاء وتكاليف الطاقة يمكن أن تعرض للخطر التقدم المحرز في مجال النمو الاقتصادي وتحسين الظروف المعيشية في عدد من البلدان، التي تؤثر بصفة خاصة على أفقر البلدان وأضعفها.

من أجل التنمية التي ستسمح لنا بإحراز تقدم كبير في ترشيح الأنشطة التنفيذية للمنظومة لصالح شركائنا.

وبوجه عام، نرحب باعتماد الجمعية العامة القرار ٢٧٧/٦٢ بشأن الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ومن دواعي سرورنا أن نرى الدورة الحالية ومؤتمر الدوحة أيضا قد أتاحا لنا تعزيز بعض منجزات ذلك القرار.

ونرحب أيضا بالمبادرات التي قدمت في غضون السنتين الماضيتين لتنظيم عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونشعر أن الاستعراض الوزاري السنوي ومنتدى التعاون الإنمائي آليتان واعدتان جدا. وعلينا أن نستفيد قدر الإمكان من دورة الربيع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، التي هي مناسبة لتعزيز شراكتنا مع مؤسسات بریتون وودز، وهي شراكة نحتاجها بصورة خاصة، نظرا للانعكاسات الدولية الحالية بشأن الأزمة المالية وآثارها على التنمية.

غير أننا نود أن نعبر عن درجة من القلق إزاء تراكم العديد من المقترحات بشأن عقد مؤتمرات قمة واجتماعات رفيعة - المستوى جديدة في السنوات المقبلة. ويبدو لنا أنه من الهام لمصادقية منظمتنا ولاستقرار ميزانيتها أن نفكر بصورة أكثر استراتيجية فيما يتعلق بالمجالات التي تضيف فيها الأمم المتحدة قيمة حقيقية، مقارنة بالمتديات الدولية الأخرى، وفيما يتعلق بالمواعيد النهائية التي يبدو من الهام لقادتنا أن يجتمعوا، وأن نستغل الهياكل القائمة ما أمكن، كي تتمكن فعلا، في إطار الأمم المتحدة، من تقديم دينامية أصيلة وقيمة مضافة حقيقية لعملنا المشترك في سبيل تنفيذ النصوص التي اعتمدت في مؤتمر قمة الألفية.

السيد رينا إدياغيز (هندوراس) (تكلم بالإسبانية):
أود أن أشيد بجهودكم وأهنتكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة لمناقشة الأهداف الإنمائية للألفية والأزمة

تؤثر بدورها في قدرتنا على تحقيق أهدافنا البيئية والاقتصادية والاجتماعية، والتي تترك أثرا على السلم والأمن. لقد وضع الاتحاد الأوروبي تغير المناخ في صميم أعماله. ويعتزم الاتحاد الأوروبي أن يستمر في مستواه من الطموح والالتزام. ولقد وضعنا مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ، المعقود في بوزنان في الأسبوع الماضي، على المسار الصحيح نحو مؤتمر كوبنهاغن في العام القادم.

لا يمكن فصل تغير المناخ عن الأخطار الأخرى التي تتعرض لها البيئة والتنمية المستدامة. لذا، ينبغي النظر إلى فقدان التنوع البيولوجي، الذي تعهدنا في جوهانسبرغ بالتقليل منه إلى حد كبير بحلول عام ٢٠١٠، جنبا إلى جنب مع المشاكل الأخرى مثل التصحر وإزالة الغابات وتغير المناخ.

وينبغي أن نظل مهتمين جدا بجوانب التنمية وأن نهيب الظروف التي تسمح بتنمية كل فرد بشكل تام وهي: احترام سيادة القانون، وتعزيز حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، وحماية الأطفال، والتعليم، والصحة، ومكافحة الأوبئة الرئيسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والعمل اللائق، لا سيما في وجه تدفقات الهجرة المتزايدة، إضافة إلى عدد من التحديات الأخرى.

وسعيا إلى مواجهة هذه التحديات العديدة، علينا أن نفكر في مستقبل عمل الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومنظومة الأمم المتحدة برمتها، متمسكين بالإرادة لترشيح جداول الأعمال لجعل عملنا فعالا ومكملا لقرارات المؤسسات، والهيئات الحكومية الدولية الأخرى، ولكفالة اتساق المنظومة في المقر الدائم وفي الميدان أيضا.

وفي هذا الصدد، نرحب باعتماد الجمعية العامة في نهاية الدورة الثانية والسنتين وفي الدورة الحالية قرارات توافقية بشأن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة

ابْتُدِعَتْ فِي بريتون وودز، جميعها تشترك في الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة. لم تكونا منظمتين منفصلتين؛ بل كان مجتمعاً دولياً واحداً بحاجة إلى مواءمة معاييره لمساعدة البلدان. ونتيجة لذلك، فإن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي هما جزء من الهيكلية العالمية التي تشكل الأمم المتحدة. تولّى الرئاسة نائب الرئيس، السيد جينبايف (قيرغيزستان).

تكمُن في تجربتنا التاريخية دروس عديدة لنا، بينها الحاجة إلى التقييم وعيننا على المستقبل، وعلى قابلية البقاء لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي على النحو الذي يعملان به حالياً لتحديد ما إذا كانا يتطلبان تغييرات كبرى. ومن الواضح أن قابليتهما للبقاء ستعتمد على تحديتهما وجعلهما أكثر ديمقراطية. فإضفاء الديمقراطية ترسخ في جميع بلدان العالم تقريباً، ولكن ليس في جميع المنظمات التي تشارك فيها تلك البلدان الديمقراطية. ويجب أن تحافظ الأهداف الاقتصادية والمالية لهذه المؤسسات على علاقة ملائمة مع الهيكليات الديمقراطية عبر العالم. وهذا مبعث إلهام تشارك فيه جميع البلدان، وجميع الشعوب والبشر جمعاء.

وتعلّمتنا التجربة أيضاً أنه فيما تصوغ الأمم المتحدة الخطط لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وللحد من الفقر، فإن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اعتمدا سياسات تختلف عن تلك الأهداف وتتناقض معها. ويؤدي هذا الاختلاف إلى صدمة حين تتعارض تلك السياسات مع سياسات التنمية البشرية والديمقراطية التي وضعتها الأمم المتحدة. وتعلّمتنا التجربة أيضاً أنه إذا كنا نريد أن نحل المشاكل الاقتصادية فلا يمكننا أن نختار حلولاً تعزز الجشع. فخصخصة الربح وتعميم الخسارة، كما ذكر الرئيس البرازيلي لولا في المناقشة العامة للدورة الثالثة والسنتين

الاقتصادية العالمية، التي تمكننا أيضاً من النظر بتعمق في ضرورة إضفاء الطابع الديمقراطي الحقيقي على الأمم المتحدة والنظام الاقتصادي الدولي.

لقد دخلنا حقبة من التاريخ لن نخرج منها كما دخلناها. سيتغير شيء ما، وسنخرج إما بحالة جيدة أو غير ذلك، رهنا بكيفية تصرفنا. وسيعتمد الكثير على ما سنفعله، وكيف ومتى نفعله.

ومن واجبي أن أناشد الضمير الدولي فيما يتعلق بالآثار السلبية للأزمة الحالية، التي تحول دون وصول الملايين من البشر في منطقتنا إلى معظم الخدمات والسلع الأساسية اللازمة للاستهلاك البشري. إنهم ضحايا إجحاف السوق الدولية وهذه الأزمة العالمية، التي تزيد من هشاشة أكثر السكان ضعفاً في بلداننا وتضطرهم إلى خوض معارك عنيفة يوميا للحصول على الغذاء من أجل البقاء على قيد الحياة.

إن هذه الأزمة تتطلب استجابات فورية، ولا نستطيع، بالإهمال واللامبالاة، أن نتغاضى عن من هم أشد احتياجاً في مجتمعاتنا. ولذلك من الأهمية بمكان أن تقوم الجمعية العامة بدور أكثر دينامية وفعالية في إعداد استراتيجيات قصيرة ومتوسطة المدى يمكنها أن تقدم حلولاً صالحة ودائمة.

لقد بعثت لنا أزمات الماضي المالية والاقتصادية برسالة بالغة الوضوح، رغم أننا لم نعرف كيف نفسرها. كانت الأزمات في الولايات المتحدة تبدأ، رمز الثروة والتنمية، ومن ثم تنتشر فجأة وكأنها أمواج التسونامي العاتية.

وفي مستهل تاريخ الأمم المتحدة، في منتصف القرن العشرين، استُحدث البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، كما نعلم جميعاً، في بريتون وودز. ومنذ ذلك الحين، كان من المسلّم به أن الدول والمنظمات، وكذلك الكيانات التي

مع بعض التعديلات، في مؤتمر قمة الدوحة الذي اختتم مؤخراً. فما من شك، إذن، في أنه كان هناك توافق آراء بشأن هذه المسألة التاريخية.

إن قوة هذا الاجتماع الذي عقده صديقنا المتميز، رئيس الجمعية العامة، تكمن في توقيته المناسب وأثره التاريخي المحتمل إذا استطعنا تحديث الأمم المتحدة وتعديلها، وإعادة صياغة مؤسسات بريتون وودز، التي هي بحاجة ملحة إلى إضفاء الديمقراطية والتجديد، ومن خلال توجيهها برؤية ديمقراطية.

يجب أن نبني عالماً من السلام والتنمية بدعم من الجميع. ولطالما كان هذا وسيبقى، ليس مجرد الأساس ولكن الحلم الدائم للأمم المتحدة وجميع شعوب العالم. وحين نقول إننا بحاجة إلى دعم الجميع، فإننا نشير إلى حالات محددة، يمكن فيها، وفي ظل الرؤية المثالية لعالم عادل ومنصف، أن يتم تحقيق هذه الأهداف بسهولة نسبية. وكمثال على ذلك، أذكر أنه لو لم تعد العوائق التجارية قائمة لوصلت صادراتنا إلى السوق في ظروف أكثر تنافسية، مما يسمح لقطاعنا الإنتاجي أن يكون أكثر ربحاً إلى حدٍ بعيد. وإذا توقف التشويه المتزايد للتجارة الزراعية الناجم عن إعانات الإنتاج، لتعزيزت اقتصاداتنا التي تعتمد كثيراً على القطاع الأساسي، مما يفتح آفاقاً أكبر لفرص العمل. وإذا لم تعد الهجرة تُعتبر جريمة ولم يعد المهاجرون يُعاملون بوصفهم مجرمين دوليين وإنما باعتبارهم آدميين، فإن التنمية والتقدم والانسجام بين الأمم ستجعل من الممكن، على الأرجح، ردم الفجوات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

وقد تبدو هذه الاقتراحات غير قابلة للتحقيق، ولكن هندوراس، رئيساً وشعباً، لن تتخلى أبداً عن حلمنا بعالم عادل، تُتاح فيه الفرص للجميع، ويكون فيه التضامن

للجمعية العامة، هي مسار مناقض للأخلاق، وهي علاوة على ذلك مسار غير مستدام.

ويؤكد ضعف المؤسسات القائمة الحاجة إلى التغيير بغية تحديث هيكلية الأمم المتحدة واتفاقات بريتون وودز بأكملها وإضفاء الديمقراطية عليها. وقد أكد مؤخراً الاجتماع الذي عقدته مجموعة العشرين في واشنطن العاصمة، في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أهمية وضرورة تنقيح هيكلية هذه المؤسسات واستدامتها والأهم من ذلك، الحاجة إلى إصلاحها. وتضم هندوراس صوتها إلى الدعوة من أجل إجراء المشاورات الضرورية على أرفع مستوى وذلك لتحقيق التعزيز الملئ، وفي أقرب وقت ممكن، للمؤسسات المذكورة آنفاً.

في أعقاب مشاورات أجزائها الأمين العام بان كي - مون مع الدول الأعضاء فإنه قد قام في تلك الاجتماعات بتحديد بعض الخطوات المراد اتباعها. ونحن ندعمه دعماً كاملاً في مبادراته هذه. وهناك مبادرات أخرى اقترحها رئيس الجمعية العامة في أكثر من مناسبة.

إن رؤساء أمريكا الوسطى، المنضوين في منظومة التكامل لأمريكا الوسطى، والتي لي شرف ترؤسها حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر، قد أثاروا مسألة حاجة الجمعية العامة إلى تقييم عواقب الأزمة الاقتصادية على الأهداف الإنمائية للألفية من حيث الاحتياجات الغذائية والمناخية واحتياجات الطاقة والصحة. وبناء على هذا القرار، وافقت بلدان البديل البوليفاري للأمريكتين، مع رعايتنا لها، على إعداد مشروع قرار جرى تقديمه إلى الجمعية العامة للنظر فيه بهدف تنظيم مؤتمر قمة عالمي، من أجل التوصل إلى توافق آراء بشأن الحلول المشتركة بين البلدان، الغنية والفقيرة، والكبيرة والصغيرة، سعياً إلى تحقيق المنافع المشتركة لما فيه مصالح البشرية كلها. وقد طرحت مجموعة الـ ٧٧ الفكرة نفسها،

إننا نرحب ترحيباً خاصاً بقرار الدوحة عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. ونعتقد أن هذا المؤتمر سيشكل فرصة سانحة، على أعلى مستوى سياسي، لإجراء تقييم شامل لأثر الأزمة المالية على جهود البلدان النامية لتحقيق نمو اقتصادي ثابت وتنمية مستدامة. كما ينبغي له أن يقدم توصيات محددة بشأن كيفية مواجهة التحديات والعوامل الأساسية التي أثارت الأزمة على أفضل نحو. ونحن نتطلع إلى عقد هذا المؤتمر مبكراً وإلى العمل بالتكاتف والتعاون مع رئيس الجمعية العامة لتحديد طرائقه.

ويسر باكستان أيضاً بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في الدوحة بشأن استحداث عملية حكومية دولية معززة وأكثر فعالية لمتابعة تنفيذ إعلان الدوحة. ولطالما حثت باكستان على إنشاء آليات تنفيذية فعالة لرصد الالتزامات الإنمائية برعاية الأمم المتحدة. ونعتبر هذا القرار خطوة هامة في الاتجاه الصحيح، وسنعمل بتعاون وثيق مع الدول الأعضاء على تنفيذه المبكر.

وكنا نودّ توظيف هذا الاجتماع المحدد والمرتكز على التنمية في إجراء استعراض حاد وشامل وعميق للحالة الاقتصادية العالمية، وتقديم توصيات محددة بشأن كيفية المعالجة المثلى للأزمات المتعددة، بما في ذلك الكساد الاقتصادي العالمي. وكما سبقت الإشارة في السنة المنصرمة أيضاً، كان من الممكن لهذا الاجتماع أن يخدم هدفه الحقيقي بشكل أفضل لو تقرر عقده في مستهل دورة الجمعية العامة بدلاً من أن يأتي في أواخر الجزء الرئيسي من أعمالها. إذ نعتقد أن عقده في وقت مبكر، أثناء المناقشة العامة للجمعية، كان سيسمح لقادتنا بالتفكير الجماعي في التوجهات والتوقعات الاقتصادية العالمية، وتقييم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف والالتزامات الإنمائية على أساس سنوي. ونحن ندرك أن مؤتمر الأمم المتحدة، الذي اتفقنا جميعاً على عقده

والديمقراطية المعيارين اللذين يحكمان العلاقات بين البشر وأعضاء المجتمع الدولي.

السيد خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة الخاصة للجمعية العامة التي تركز على التنمية وكما نص القرار ٢٦٥/٦٠. وفيما نحن نتداول بشأن هذه المسألة الهامة اليوم، يواجه العالم حالة طوارئ في مجال التنمية أذكتها أزمتان متعددة في مجالات المال والغذاء والطاقة، وكساد عالمي يلوح في الأفق. ومن الواضح أن هذه الأزمات تشكل تهديداً خطيراً لجهود بلدان نامية مثل باكستان لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ومن المؤسف جداً أن نعلم أيضاً أن الفقر بات أكثر انتشاراً من التقديرات السابقة، وأنه يتزايد بوتيرة سريعة.

في وقت سابق من هذا الشهر في الدوحة، أثبت أيضاً استعراضنا لتنفيذ الالتزامات الإنمائية التي تم التعهد بها في مونتيري، وجود نقص خطير في ذلك التنفيذ. والأهم من ذلك، كما يتبين من الانخفاض المتواصل في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، هو أن هناك أيضاً تشوّهات في النظام التجاري العالمي، وإقصاء متواصل للبلدان المتدنية الدخل عن إدارة الاقتصاد العالمي وصنع قراراته. فكل الإشارات تدل على أن الأزمات الحالية لن تؤدي إلا إلى جعل أوجه القصور في التنفيذ أكثر حدة وواقعية.

ومن دواعي السرور أننا استطعنا في الدوحة أن نعيد إحياء روح مونتيري وأن نجدد الالتزام بشراكة عالمية حقيقية من أجل التنمية، وهي شراكة متأصلة في الاعتقاد بأن مصيرنا، بوصفنا أبناء الإنسانية، هو مصير مترابط، وأن السلام والتنمية لا انفصام بينهما. وقد قامت تلك الشراكة على الثقة المتبادلة والسعي المشترك إلى تحقيق الأهداف المتفق عليها.

ويساورنا القلق إزاء الأثر البعيد المدى والآثار المتعددة الأبعاد لهذه الأزمات على الاقتصاد العالمي والنظام المالي، لكننا ندرك إدراكاً كاملاً أن المسؤولية الجوهرية والرئيسية لأية دولة هي أن تنخرط في عمليات إنمائية من خلال ممارسة الملكية والتنفيذ الفعال لسياسات واستراتيجيات إنمائية وطنية، بما يلي التزاماتها تجاه شعبها.

إن كازاخستان، وبدون انتظار نتائج المداورات الدولية بشأن الإدارة الاقتصادية والمالية العالمية، التي يمكن أن تكفل إدارة أكثر فعالية وتنسيقاً للمسائل العالمية المذكورة آنفاً، تشارك فعلاً في العملية من خلال تخفيف أثر الانتكاسات على أهدافنا الإنمائية وإيجاد حلول لدعم اقتصادنا، والحفاظ على نمونا وتنميتنا المستدامة وحماية مواطنينا، ولا سيما من خلال تمكين الفئات المهمشة في المجتمع بغية وقايتها من الآثار الحادة للأزمات. وإننا نفعل ذلك استناداً إلى اعتقادنا الراسخ بأن تنمية كل بلد بمفرده على المستوى الوطني تسهم في إرساء الأساس للرفاه المالي والاقتصادي الدولي.

وهذا ما جعل كازاخستان تتخذ سلسلة من التدابير لإحلال الاستقرار في سوقها الداخلي عبر سياسات اقتصادية ومالية وإصلاحات هيكلية سليمة. وللحفاظ على المستوى الراهن لتنميتنا الاقتصادية والاجتماعية، اختارت حكومة بلدي تخفيف العواقب السلبية للأزمات من خلال تدابير ذات نطاق غير مسبوق، بما في ذلك اعتماد خطة لاستقرار النظام الاقتصادي والمالي، واستخدام صندوق وطني لضمان إيجاد آليات فعالة لمواجهة الاضطراب الاقتصادي، وتحديث اقتصادنا وإدارة المخاطر في القطاعين العام والخاص كليهما.

ولدعم القطاعين الاقتصادي والمالي، تم تخصيص ١٥ بليون دولار لإحلال الاستقرار في سوق الإسكان، ودعم الأعمال المحلية الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز مداخل

قريباً، سيؤدي هذا الدور الهام، نظراً للظروف الاستثنائية التي نواجهها هذه السنة.

إن تساؤل الاهتمام بهذا الاجتماع، والذي تدل عليه المشاركة المحدودة، كما تظهر في القائمة القصيرة للمتكلمين هذا الصباح، ولا سيما في ما يتعلق بالمتكلمين من البلدان النامية، يثبت إلى حد كبير أن توقيته غير ملائم ويحتاج إلى إعادة النظر فيه.

قبل أن أحتم كلمتي، أود أن أذكر بأن باكستان ستواصل من جهتها العمل الوثيق مع شركائنا وبصورة بناءة ومبتكرة لمواجهة بعض التحديات الرئيسية التي نواجهها عالمياً، وذلك في سياق عملنا في الأمم المتحدة للدفع قديماً بتنفيذ جدول الأعمال الإنمائي العالمي.

السيدة ألزافا (كازاخستان) (تكلمت

بالإنكليزية): لقد تميّزت هذه الدورة الثالثة والستون للجمعية العامة، منذ اليوم الأول للمناقشة العامة، بالمداورات بشأن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، وتذبذب أسعار الغذاء والوقود، والآثار السلبية لتغير المناخ وتكاليف تخفيفها، وهي جميعاً تشكل تحديات للجهود المبذولة لتهيئة أجواء مواتية للتنمية في أية دولة في العالم.

إننا نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الأمم المتحدة هي المنبر العالمي الحقيقي الوحيد الذي يمكن للعالم أن يتحد فيه ويستمتع إلى مداورات ممثلي جميع الدول الأعضاء ورواد خبراء العالم. ولذا ترحب كازاخستان ترحيباً حاراً بقرارات عقد مؤتمر قمة للأمم المتحدة، واجتماع رفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي عام ٢٠٠٩، وذلك لدراسة الأسباب الأساسية للأزمة المالية، وتقديم توصيات، وإجراء استعراض شامل للمؤسسات المالية، وصياغة إطار سياسة عامة لإقامة النظام المالي الدولي الأكثر شمولية وديمقراطية وتوجّهاً نحو التنمية.

وتهتم حكومة كازاخستان اهتماماً شديداً بالجهود المبذولة لتعميم الاستدامة البيئية على جميع السياسات الإنمائية ذات الوجهة الاجتماعية في جميع البرامج الاستراتيجية وخطط العمل الوطنية والقطاعية والمحلية.

فتنفيذ المفهوم الوطني للتنمية المستدامة الوطنية، مثلاً، ينص على إنشاء مناطق للتنمية المستدامة عابرة للحدود استناداً إلى مبدأ الحوض، مما يساهم في حل مشاكل بيئية واقتصادية واجتماعية.

علاوة على ذلك، ووفقاً لما توليه حكومة كازاخستان من أولوية متجددة لتعزيز سياستها المتعلقة بالتنمية الاجتماعية، ولإطار عمل الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنمائية إلى كازاخستان للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤، سيعتمد بلدنا على أفضل الممارسات الأجنبية والمساعدة التقنية التي تقدمها برامج الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في بلورة سياسة اقتصادية محورها الأفراد، وإقامة قطاع خاص مسؤول اجتماعياً، وتحسين نظام الإدارة العامة لدينا.

وفي الختام، أود أن أشكر الأمين العام وطاقم موظفيه على كل ما قامت به الأمم المتحدة من عمل لتعزيز تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي. ونأمل أن تبقى هذه المداولات المتعددة الأطراف على الزخم وأن تزيد من فرص تعزيز عمليات التنمية على الصعيد العالمي وحل المشاكل العويصة التي نواجهها اليوم بصورة متسقة.

السيدة نونيث موردوشي (كوبا) (تكلمت

بالإسبانية): تواجه جهود دول الجنوب لتحقيق تنميتها المستدامة تهديدات خطيرة اليوم. والشخصيات الرفيعة المستوى التي حضرت مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية الذي عقد مؤخراً في الدوحة، قد أقرت بتلك الحقيقة في الوثيقة الختامية لذلك الاجتماع، وهي إعلان الدوحة. وبينما تتضمن الوثيقة بيانات هامة بشأن السياق الاقتصادي والمالي

الفئات المهمشة اجتماعياً عبر زيادة المكاسب الاجتماعية والمدفوعات التقاعدية. وستُخصص ٥ بلايين دولار منها لصندوق سمروك كازينا الوطني للرعاية الاجتماعية، وغيره من الصناديق المخصصة لإعادة تمويل المصارف الكبرى وضح الأموال في السوق الوطنية للأوراق النقدية. وسيُخصص المبلغ الباقي ليكون أصول سائلة للشركات الخاصة التي تمول القطاعات الحقيقية للاقتصاد، ولا سيما ابتكارنا "المتوثب" ومشاريع بنيتنا الأساسية.

إننا جميعاً ندرک أن أزمات المال والغذاء والوقود والتقليصات الناتجة عنها في الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمساعدة الإنمائية الرسمية قد تركت، بشكل خاص، أثراً على أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وكانت كازاخستان ملتقى المؤتمر الوزاري الأول الذي أثار مسألة الضعف الاقتصادي للبلدان غير الساحلية، وقد دعا إلى الاهتمام العالمي بها. ولذا فإن بلدي يثمن عالياً الاعتراف الواسع باحتياجات البلدان النامية غير الساحلية، والانخراط الأقوى من جانب البلدان المانحة في استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي، وذلك من خلال اعتماد وسائل جديدة وتدابير محددة لمساعدة البلدان النامية غير الساحلية وإصلاح مواطن الخلل التجاري لهذه المجموعة من البلدان، بما يكفل لها نمواً اقتصادياً مستقراً.

لقد طالب رئيس كازاخستان عام ٢٠٠٨ في خطابه السنوي إلى الأمة مجتمع الأعمال بالالتزام الكامل بتنفيذ السياسة الاجتماعية للدولة، وذلك من خلال دمج الشراكات البيئية والاجتماعية، وإدماج مسائل العلاقات المجتمعية في خطط الأعمال الاستراتيجية للشركات وفي عملياتها اليومية.

علاوة على ذلك، ستتبع توصية الأمم المتحدة بضرورة مواكبة الحلول الحكومية للأهداف الإنمائية للألفية.

اليوم من فوضى وعدم مساواة على استعداد للتخلي ولو عن بعض من امتيازاتهم وتبذيرهم.

ولن يتحقق هذا التغيير إلا من خلال تحويل كبير للنظام الاقتصادي والتجاري والمالي الحالي، على نحو يؤدي إلى سن قوانين تنظيمية أكثر عدلا، تيسر فعلا التنمية المستدامة لشعوبنا. وقد أقرت بضرورة مواصلة السعي لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد، قبل بضعة أيام، الدول الـ ١١٥ التي صوتت مؤيدة لمشروع القرار الذي قدمته في إطار هذا البند مجموعة الـ ٧٧ والصين في اللجنة الثانية للجمعية العامة. وستعطي مبادرات هامة أخرى الأسبقية لدور الجمعية في مناقشة هذه المسائل، ولا سيما، في إنشاء مؤسسات دولية جديدة تلي احتياجات شعوبنا وأولوياتها الحقيقية.

وفي الظرف الدولي الراهن، نأمل أن يكون بمقدور المنظمة أن تضطلع بدورها التاريخي وأن تصبح، كما قيل، أكثر المدافعين مشروعية عن حقوق المحرومين والمهمشين في العالم، ولا سيما حقهم في التنمية المتسم بأكبر قدر من الإلحاح.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالروسية): استمعنا إلى آخر متكلم في هذا الاجتماع المحدد الذي يركز على التنمية. وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٠٧ من جدول الأعمال.

البند ١١٤ من جدول الأعمال (تابع)

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى

(أ) **التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي**

مشروع القرار (A/63/L.39/Rev.1)

الحالي، فإنها لا تقدم تشخيصا شاملا ودقيقا لخطورة الحالة التي يشهدها العالم أو لتداعياتها على أفقر البلدان. وهي ببساطة تعيد تأكيد التعهد بالتزامات قديمة، لا يزال الوفاء بها يتطلب الإرادة السياسية لأقوى البلدان.

ولا نزال نتلقى كل يوم جميع أنواع التحليل والتنبؤات المتعلقة بعواقب الأزمة المالية والاقتصادية الحالية على أكثر الاقتصادات ضعفا. وفي الوقت ذاته، هناك ما يكفي من الأدلة على الأثر السلبي لتغير المناخ وتدهور البيئة، اللذين لا تزال البلدان الفقيرة والأكثر ضعفا هي الضحايا الرئيسية لهما. وفي ما يتعلق بالحالة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة، فإن مسارات الأعاصير المدمرة، وغيرها من الظواهر المرتبطة بالمناخ التي شهدناها في الأشهر الأخيرة، تسببت في خسائر اقتصادية كبيرة، بما في ذلك فقدان الموارد من كل الأنواع، مما أرجعنا إلى الوراء لسنوات على صعيد التنمية. ولا تزال المديونية الخارجية تفاقم الأزمة الهيكلية لاقتصاداتنا، والجمود في جولة الدوحة للمفاوضات التجارية، التي كان من المفترض أن تركز على التنمية، تكمل السيناريو غير المشجع الذي وصفناه.

وللأسف، لم يتم بعد إيجاد حلول عاجلة لتلك المسائل. فالبلدان الغنية والمؤسسات الدولية التي تمثل مصالحها لا تقوم سوى بمنحنا مسكنات وعلاجات مؤقتة، والتي كثيرا ما تشوبها اشتراطات مرهقة، بدلا من أن تتعهد على نحو جدي باتخاذ وتنفيذ تدابير فعالة تحدث في آخر المطاف التغييرات الجذرية التي تشد حاجتنا إليها.

واليوم تشد الحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى وضع نظام دولي يستند إلى التضامن، والعدالة الاجتماعية، والإنصاف، واحترام حقوق الشعوب والبشر أجمعين. ولسنا بحاجة إلى المزيد من الخطب أو الوعود الكاذبة. فالسؤال هو ما إذا كان المسؤولون عما يسود في العالم الذي نعيش فيه

الجزء من الدورة، أود أن أقترح على الجمعية أن ترجئ موعد تعليق الدورة الحالية إلى يوم الاثنين ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

إذا لم يكن هناك اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على هذا الاقتراح؟
تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بالإضافة إلى ذلك، أود أن أستشير الأعضاء في ما يتعلق بتمديد أعمال اللجنة الخامسة. ويذكر الأعضاء أن الجمعية العامة وافقت في جلستها العامة الثانية، المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، على توصية المكتب بأن تقوم اللجنة الخامسة بإنجاز عملها في موعد أقصاه يوم الجمعة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. غير أن رئيس اللجنة الخامسة أبلغني بأن اللجنة لم تتمكن من إنجاز عملها يوم الجمعة، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وستحتاج إلى عقد جلسات إضافية حتى يوم الاثنين، ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ولذلك، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على تمديد عمل اللجنة الخامسة حتى يوم الاثنين، ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالروسية): يذكر الأعضاء أن الجمعية أجرت المناقشة بشأن البند ١١٤ من جدول الأعمال وبنوده الفرعية من (أ) إلى (ش) في جلستها العامة السداسة والثلاثين والسابعة والثلاثين، المعقودتين في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

وقبل أن نشرع في النظر في مشروع القرار A/63/L.39/Rev.1، أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، انضمت البلدان التالية أسماؤها إلى مقدميه: البوسنة والهرسك وبيلاروس وكمبوديا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/63/L.39/Rev.1؟

اعتمد مشروع القرار A/63/L.39/Rev.1 (القرار ١٤٤/٦٣).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالروسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في احتتام نظرها في البند الفرعي (ط) من البند ١١٤ من جدول الأعمال؟
تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالروسية): أود أن أناشد الدول الأعضاء التي تعترم تقديم مشاريع قرارات بشأن البنود الفرعية المتبقية أن تبادر إلى ذلك في أسرع وقت ممكن.

الرئيس في مقعد الرئاسة.

برنامج العمل

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أستعري انتباه الأعضاء إلى موعد تعليق الدورة الحالية. يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت في جلستها العامة الثانية، المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، تعليق الدورة الثالثة والستين يوم الثلاثاء ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. لكنني، ونظراً للأعمال التي لا يزال يتعين الاضطلاع بها في هذا